



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

إسهام التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: التجربة الماليزية نموذجاً

The Contribution of Islamic Fintech to Enhancing Financial Inclusion: The Malaysian Experience as a Model

بلال فراحي، belal ferrahi^{1*}, belal.ferrahi@ummto.dz

¹ أستاذ محاضر ب ، مخبر تطوير الاقتصاد الريفي، جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)

تاريخ النشر: 2025/12/02		تاريخ القبول: 2025/11/30		تاريخ الإرسال: 2025/08/19	
الكلمات المفتاحية		ملخص			
المالية التكنولوجيا الإسلامية ؛ الشمول المالي؛ الفينتك الإسلامي؛ ماليزيا.		هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إسهامات التكنولوجيا المالية الإسلامية Islamic fintech في تعزيز الشمول المالي، مع التركيز على التجربة الماليزية كنموذج رائد في هذا المجال، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا ، ومدى مساهمتها في توسيع وجذب الفئات الغير منتمية للقطاع المصرفي، وخلصت الدراسة إلى أن التجربة الماليزية حظيت ببيئة تنظيمية داعمة من طرف الحكومة ومبادرات حكومية فعالة ساهمت في تعزيز الشمول المالي من خلال ارتفاع توسيع قاعدة العملاء، توسيع نطاق الجغرافي للشمول المالي، وكذا تعزيز الابتكار المالي الرقمي المتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما خلصت إلى أنه وبالرغم من النجاحات التي حققتها ماليزيا في هذا المجال لا تزال تواجه العديد من التحديات التنظيمية ، مالية ،التكنولوجية والثقافية ، وتختتم الدراسة بتوصيات أهمها ضرورة تطوير استراتيجيات وطنية داعمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية و تطوير البنية التحتية الرقمية ، وضرورة توفير الأطر الشرعية والتنظيمية للفينتك الاسلامي.			
تصنيف JEL: G2؛ Q56 .					

Abstract	Keywords
This study aimed to highlight the contributions of Islamic fintech in promoting financial inclusion, focusing on the Malaysian experience as a pioneering model in this field. The analytical descriptive approach was used to assess the current state of Islamic financial technology in Malaysia and the extent of its role in expanding and attracting unbanked populations. The study concluded that the Malaysian experience benefited from a supportive regulatory environment and effective government initiatives, which contributed to enhancing financial inclusion through expanding the customer base, broadening the geographical reach of financial inclusion, and promoting Sharia-compliant digital financial innovation. However, despite Malaysia's successes in this field, it still faces several regulatory, financial, technological, and cultural challenges. The study concludes with key recommendations, including the need to develop national strategies supporting Islamic fintech, enhance digital infrastructure, and establish Sharia-compliant regulatory for Islamic fintech.	Islamic Financial Technology; Financial Inclusion; Islamic Fintech; Islamic Fintech

JEL Classification Codes : G2; Q56.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: belal.ferrahi@ummto.dz

1. مقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتكنولوجية التي يشهدها القطاع المالي العالمي ، بات الشمول المالي يمثل أحد القضايا التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه من أجل تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي ، وتمكين الأفراد و المؤسسات من الوصول إلى خدمات مالية رقمية مبتكرة بتكاليف أقل ونطاق أوسع.

وقد برزت التكنولوجيا المالية الإسلامية (الفينتك الإسلامي) كمحرك رئيسي في تقديم أدوات و خدمات مالية رقمية ومبتكرة تستجيب لمتطلبات مجتمعات وفئات تبحث عن حلول مالية تتناسب مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات العديد من الفئات الغير مخدومة ماليا.

تعد ماليزيا من أبرز النماذج الرائدة التي تبنت التكنولوجيا المالية الإسلامية ، وسعت إلى دمجها ضمن السياسة الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي من طرف بنك نيجارا الماليزي ، من خلال توفير الأطر التنظيمية، و إطلاق العديد من المبادرات الحكومية الداعمة لها وهو ما أسفر عن توفير العديد من الخدمات المالية الرقمية الإسلامية التي تهدف إلى تمكين العديد من الفئات الدمج في القطاع المالي.

1- الإشكالية الرئيسية:

تأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

كيف تساهم التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؟ وكيف ساعدت الأطر التنظيمية والمؤسسية تمكين الفينتك الإسلامي من تعزيز الشمول المالي في ماليزيا؟

2- الأسئلة الفرعية:

بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية بدقة ووضوح نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التقنيات التكنولوجية المالية الإسلامية التي قد تساهم في تعزيز الشمول المالي؟
- ما أثر التكنولوجيا المالية الإسلامية على الفئات المهمشة وغير المدمجة في القطاع المالي في ماليزيا؟
- ما التحديات التي تواجه استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؟

3- فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ارتأينا الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تساهم منتجات التكنولوجيا المالية الإسلامية (التكافل الرقمي، إدارة الثروة) في تعزيز الشمول المالي من خلال الوصول المالي للفئات المتعاملة مع القطاع المالي فقط، دون الفئات ذات الدخل المحدود أو في المناطق الريفية.
- تكامل التكنولوجيا المالية الإسلامية مع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ساهم في تحقيق مؤشرات ونتائج إيجابية على الشمول المالي في ماليزيا.

4- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تُسلط الضوء على متغيرين رئيسيين مهمين (الحاجة المتزايدة إلى تحقيق الشمول المالي و التكنولوجيا المالية الإسلامية كوسيلة لذلك في ظل التطورات الرقمية العالمية بشكل يتوافق مع طبيعة المجتمعات الإسلامية) ما تتجلى أهميتها كذلك في سد فجوة معرفية حول إمكانية مساهمة التكنولوجيا المالية الإسلامية في الوصول إلى الفئات غير مدمجة في القطاع المالي ، وتوفر نموذجاً يمكن الاستفادة منه في دول إسلامية أخرى من كونها تتناول تجربة ماليزيا الرائدة في هذا المجال والتي تعتبر مرجعا مهما يمكن الاستفادة منه في باقي الدول .

5- منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات النظرية للموضوع من جهة ، وجمع البيانات والإحصائيات والتقارير الرسمية ذات الصلة بالموضوع في دراسة حالة ماليزيا كنموذج تطبيقي رائد في هذا المجال من جهة أخرى .

6- الدراسات السابقة:

- دراسة (يونس صوالحي 2023) بعنوان: " تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية" وقد توصلت الدراسة إلى توافق أهداف الشمول المالي التقليدي عموماً مع مقاصد الشريعة الإسلامية مع ضرورة المراجعة الشرعية لبيئة التكنولوجيا المالية، ووجوب تطوير بيئة الشمول المالي الرقمي الإسلامي القانونية والتشريعية، والاستفادة من تجربة ماليزيا في هذا المجال كونها من بين الدول الرائدة في هذا المجال.
- دراسة "العلي، والعبدي " في سنة 2024 بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للفترة 2017 - 2022"، نُشرت بمجلة الغاري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، عدد خاص، وقد خلصت الدراسة إلى الوقوف على دور التكنولوجيا المالية كأحد الطرق الحديثة بالمصارف في تعزيز الشمول المالي، و أن التكنولوجيا المالية تلعب دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي وخاصة فيما يخص الخدمات المصرفية الذي لا بد أن يكون أساساً لتصميم الخدمات المالية .

7- تقسيمات البحث:

- تناول البحث ثلاث محاور أساسية تتمثل في:
- مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية الإسلامية.
- الشمول المالي وعلاقته بالتكنولوجيا المالية الإسلامية .
- تجربة ماليزيا في اعتماد التكنولوجيا المالية الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي .

II. الإطار النظري

1- مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية الإسلامية

في ظل التطورات التكنولوجية المتنامية التي يشهدها القطاع المالي عالمياً، بات من الضروري فهم المبادئ التي تقوم عليها التكنولوجيا المالية باعتبارها الإطار العام الذي انبثقت منه نماذج متخصصة، من بينها التكنولوجيا المالية الإسلامية.

أ. مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية (الفينتك الإسلامي)

في ظل التغيرات الرقمية المتنامية التي يشهدها القطاع المالي عالمياً، أصبح من الضروري فهم المبادئ التي تقوم عليها التكنولوجيا المالية باعتبارها الإطار العام الذي انبثقت منه نماذج متخصصة، من بينها التكنولوجيا المالية الإسلامية.

تستمد التكنولوجيا المالية (Fintech) قوة تميزها من تقاطع مجالين تكميليين: الخدمات المالية، والحلول التقنية المتقدمة. إنها مجال تجاري يركز على استخدام البرمجيات لتقديم خدمات مالية. وعادةً ما تُؤسس شركات Fintech startups بهدف زعزعة الأنظمة المالية التقليدية والمؤسسات الراسخة التي تعتمد أقل على البرمجيات (Benalkama، 2022).

التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات و غير ذلك من العمليات المصرفية. (زينب، 2018)

تعرف التكنولوجيا المالية الإسلامية بأنها جزء من التكنولوجيا المالية التي تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تحظر الربح من الديون ومدفوعات الفوائد والاستثمار في الأعمال التجارية المتعلقة بالكحول والتبغ والمقامرة من بين القيود. (الوافي، 2023)

وتعرف بأنها جميع التطبيقات المالية الرقمية المعاصرة التي يمكن استخدامها في قطاع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ولا تتقاطع مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتؤدي إلى: (chouaib، 2021)

- استنبات نماذج أعمال جديدة قائمة على التكنولوجيا لتعزيز أهداف الشريعة في المجالات الاقتصادية والبيئية والمالية والاجتماعية.

- تقديم خدمات أفضل لعملاء المصرفية الإسلامية من حيث جودة المنتج وسرعة إنجاز الخدمات.
- تتيح وصولاً أسهل وأقل كلفة للخدمات المالية الإسلامية ومواكبا لتطلعات الجيل الجديد، وتحقيق الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر.
- إرساء العدالة الاجتماعية.

ب. خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية

تقدم التكنولوجيا المالية الإسلامية عدة خدمات تجمع بين الابتكار الرقمي وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى التمويل الحلال، حيث تتمثل أهم خدماتها فيما يلي: (Lamia، صفحة 06)

- الإقراض من نظير إلى نظير: تجمع هذه المنصات بين المقرضين والمقترضين بطريقة لامركزية، مما يُتيح سهولة التمويل والاستثمار بتكاليف منخفضة للغاية.
- التمويل الجماعي: تجمع هذه المنصات الأموال من الجمهور لتمويل مشروع مُحدد، وتعتمد على أنواع مُختلفة (قائمة على الأسهم، قائمة على التبرعات، قائمة على المكافآت، وقائمة على القروض).
- تحويلات ومدفوعات الأموال عبر الهاتف المحمول: يُعد هذا القطاع الأكثر نشاطاً، وتقدم هذه الخدمات من قِبل العديد من المؤسسات المالية، وحتى الشركات الناشئة.

- **منصات التداول الرقمية :** تُقلل هذه المنصات، على غرار منصات تداول الأسهم، تكاليف المعاملات وتُلغي تكاليف الوساطة مثل السماسرة.
- **البنوك الإسلامية الرقمية:** تقديم خدمات مصرفية كاملة عبر الإنترنت متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الحسابات الجارية، والتمويل العقاري، والاستثمارات.
- **إدارة الثروات:** من خلال الجمع بين التكنولوجيا والثروة، يُمكن إدارة الثروات باستخدام أحدث التقنيات.
- **التكافل الرقمي:** يمثل نقلة نوعية في تقديم خدمات التأمين التعاوني بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويقوم هذا النظام على استخدام المنصات الرقمية والتقنيات الحديثة لإدارة عمليات التكافل، بدءًا من الاشتراك وإدارة الوثائق، مرورًا بدفع المساهمات، وانتهاءً بتسوية المطالبات وصرف التعويضات، وذلك عبر وسائل إلكترونية متاحة للعملاء في أي وقت ومن أي مكان.
- **ت. مزايا التكنولوجيا المالية الإسلامية**
 - تتمتع بمجموعة من المزايا التي تجعلها ملاذًا جذابًا للفئات الساعية إلى حلول مالية جديدة ومتماشية مع الشريعة الإسلامية. من أبرز هذه المزايا: (علقمة، 2018)
 - **السرعة:** تكنولوجيا المعلومات تؤدي عملية معالجة المعلومة من تحويل ومعالجة وحساب بطريقة سريعة مقارنة مع الإنسان وهذه الخاصية سمحت بتخفيض وقت معالجة المعلومات بشكل كبير .
 - **تقريب المسافة:** وتعني الاقتصاد المعتبر في الوقت المستغرق في الاتصال عن بعد في الوقت الحالي أصبح بالإمكان النقل الفوري لأحجام جد كبيرة من المعلومات بين الدول.
 - **القدرة على التخزين:** يتضح هذا من خلال التطور في الوسائط الالكترونية المستعملة في تخزين المعلومات وكذلك التطور المستمر في أنظمة تسيير قواعد المعطيات والوثائق الموجودة التي تسمح لكل مستعمل بالوصول إلى كتلة كبيرة من المعلومات مهما كان مكان تخزينها.
 - **مرونة الاستعمال:** هي خاصية جد أساسية وتتمثل في إمكانية استعمالها في مجالات جد واسعة ومختلفة.
 - تحقيق الإدماج والشمول المالي الرقمي :يساهم التمويل الرقمي في تسهيل وصول الخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية .كما يقلل من تكلفة الخدمات المالية، مع التنوع في المنتجات والخدمات المالية الرقمية، مثل المدفوعات والمدخرات والقروض والتأمين .ما يساعد على إعادة دمج المستبعدين ماليًا، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة والتوازن الاقتصادي.
 - **توفير منتجات ملائمة للاحتياجات الاجتماعية في تعزيز التمويل الإسلامي:** في فترات الأزمات يتم تقديم أدوات اجتماعية مثل القرض الحسن والزكاة والوقف والصكوك الاجتماعية ما يدعم القطاعات والأسر المتضررة ويعزز التكافل الاجتماعي.
 - **تحسين أداء المصارف الإسلامية:** بتعزيز تنافسيتها من خلال فتح أسواق جديدة واستقطاب عملاء جدد، بالاستفادة من الموارد بشكل أفضل والحد من الأخطاء الشرعية.

- تحقيق مكاسب للحكومات: بزيادة الإيرادات الضريبية والحد من التسرب في الإنفاق العام، وكذا المساعدة في توجيه الدعم للمستحقين، خاصة في ظل الأزمات.
- المساهمة في تمويل المشاريع الخضراء: بتقديم أدوات مالية صديقة للبيئة والمناخ، وسد الفجوة المالية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- الشمول المالي وعلاقته بالتكنولوجيا المالية الإسلامية.

أ. مفهوم الشمول المالي

ينظر إلى الشمول المالي عادةً على أنه إمكانية الحصول على الائتمان من مؤسسة مالية رسمية، إلا أن المفهوم له أبعاد أخرى. تشمل الحسابات الرسمية كلاً من القروض والودائع، ويمكن النظر إليها من منظور تواتر استخدامها، وطريقة الوصول إليها، والأغراض المرجوة منها. قد تتوفر أيضاً بدائل للحسابات الرسمية، مثل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول. ويُعدّ التأمين، إلى جانب الخدمات المصرفية، الخدمة المالية الرئيسية الأخرى، وخاصةً في مجالي الصحة والزراعة. (Morgan، 2014)

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعرفه على أنه العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي. (أحمد، 2023)

ب. أهمية الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى تمكين الأفراد والمؤسسات، خصوصاً الفئات ذات الدخل المحدود والمناطق الريفية، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل عادل وآمن. وتكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي: (سمية، 2022)

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة : يعد الشمول المالي عامل رئيسي في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، قامت أكثر من 30 بلد بإطلاق استراتيجيات وطنية قصد زيادة سرعة الإصلاحات وتأثيرها على البلد لتطوير قدرات فئات محدودي الدخل على الانتاج وتحسين دخولها ودمج الاقتصاد غير الرسمي وهذا ما ينصب في صالح تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الدفع نحو الرقمنة والخدمات المالية : تسمح الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول للمستخدمين بحفظ الاموال وتحويلها وبالتالي تساعد على تحسين كسب الدخل وهذا حسب ما أظهرته الدراسات.
- تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عنصر تمكيني رئيسي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.
- إثبات وجود علاقة وطيدة بين الاندماج المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور وجود استقرار بينما هناك جزء كبير من السكان مستبعد كلياً من النظام الاقتصادي.

- يعزز الشمول المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها، وذلك من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات والدخول في قانونية بعض القنوات الغير رسمية.
- يمكن الشمول المالي زيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض، والنساء والفئات المهمشة.

ت. أبعاد الشمول المالي:

يتطلب تقييم الشمول المالي النظر إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تعبّر عن مدى تكامل النظام المالي وشموليته. وفيما يلي أبرز الأبعاد التي يقوم عليها مفهوم الشمول المالي: (قادم، 2023)

- **الوصول للخدمات المالية:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحميل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعمق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية .
- **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة .
- **جودة الخدمات المالية:** عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة . هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك . (حميد، 2019)

ث. العلاقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا المالية الإسلامية:

تُسهّم التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل واسع في تعزيز الشمول المالي، وتتمثل أهم أوجه هذا الترابط في ما يلي: (جناد، 2021)

- **الوصول إلى فئات مستبعدة ماليًا:** التكنولوجيا تمكّن الأشخاص غير المتعاملين مع البنوك من استخدام هواتفهم الذكية للوصول إلى خدمات مالية شرعية، حتى في المناطق الريفية أو النائية.
- **تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة:** الكثير من المسلمين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية لعدم توافقها مع الشريعة Fintech. الإسلامية تقدم بدائل حلال، مما يعزز الإقبال على التعاملات المالية.
- **منصات تمويل رقمية صغيرة الحجم:** منصات مثل التمويل الجماعي الإسلامي (P2P) تتيح للناس، وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة، الحصول على تمويل وفق عقود مثل المضاربة والمراصة.

- **التثقيف المالي الرقمي الشرعي:** تطبيقات تشرح المفاهيم المالية الإسلامية بلغة مبسطة تسهم في رفع الثقافة المالية، خصوصاً لدى الشباب.
- **خفض التكاليف وتعزيز الشفافية:** من خلال استخدام تقنيات مثل البلوكتشين والعقود الذكية، تُمكن التكنولوجيا المالية الإسلامية من تقليل التكاليف التشغيلية وتحقيق قدر أعلى من الشفافية والمصادقية في التعاملات، ما يزيد من ثقة المستخدمين بالنظام المالي الإسلامي ويعزز استدامة الشمول المالي.

3- تجربة ماليزيا في اعتماد التكنولوجيا المالية الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي

أ. الإطار التنظيمي والمؤسسي للتكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا

تشكل الجهات الفعالة للتكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا منظومة متكاملة تجمع بين الجهات التنظيمية والمؤسسات الداعمة ، وتعمل بشكل منسق على تعزيز الابتكار والتمويل المتوافق مع الشريعة. وفيما يلي أهم هذه الهيئات والمؤسسات:

- الهيئات التنظيمية الرئيسية

• بنك المركزي الماليزي BNM

يعتبر البنك المركزي الماليزي (بنجارا) أحد الركائز الأساسية في دعم وتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fintech) في ماليزيا، ويتميز بدور تنظيمي واستراتيجي وابتكاري ، حيث أطلق سنة 2016 منصة تجريبية لتنظيم التكنولوجيا المالية وتدير "Sandbox" لتنظيم تجريب التكنولوجيا المالية تسمح للشركات الناشئة باختبار منتجات وخدمات Fintech في بيئة واقعية وتحت رقابة مرنة، كما يقوم بدور مهم في تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية من خلال التنظيم المرن، دعم الابتكار، تمكين الشمول المالي، وتعزيز البنية التحتية الرقمية للتمويل الإسلامي، مما يجعل ماليزيا من الدول الرائدة عالمياً في هذا المجال.

• هيئة الأوراق المالية الماليزية (Securities Commission Malaysia – SC)

هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) هي الجهة المنظمة لسوق رأس المال في ماليزيا، وتُعد محوراً تنظيمياً محورياً في دعم التكنولوجيا المالية الإسلامية من خلال إنشاء مبادرات مثل FIKRA ، تنظيم السوق عبر توجيهات شرعية حديثة، تشجيع الابتكار والمنافسة في قطاع التمويل الرقمي المتوافق مع الشريعة، تمكين الشمول المالي باستخدام أدوات رقمية.

- المؤسسات الداعمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية

تتعدد المؤسسات الداعمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية ، وتشمل منظمات تمويلية وتنظيمية وبحثية، ومن أبرزها: (Malaysia، 2022)

• Ventures1337

هي شركة رأس مال استثمارية تُركز على الشركات الناشئة في مرحلتها ما قبل التأسيس والتأسيس في ماليزيا وجنوب شرق آسيا. تستثمر الشركة في الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة، حيث تُساعد في كل مرحلة من مراحل نموها، مع تركيز استثماراتها الرئيسية على الحلول التكنولوجية. تعتبر Ventures 1337 شريكاً استراتيجياً

في تطوير النظام البيئي المالي الإسلامي الرقمي في ماليزيا، من خلال دعم الشركات الناشئة، بناء القدرات، وتوفير التمويل المبكر، ما يجعلها فاعلاً مهماً في تحويل ماليزيا إلى مركز عالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية.

• Masryef Advisory

هي شركة متخصصة في الاستشارات الشرعية المتعلقة بالخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، بما في ذلك قطاع التمويل الرقمي الإسلامي. يتمثل دورها في القيام بمراجعة سنوية وضمن إنترام المنتجات والخدمات بمعايير الشريعة، بدءاً من توثيق العمليات وحتى عمليات التدقيق النظامية. كما تقدم الاستشارات الشرعية الأولية لتأسيس المنتجات وتحضيرها للموافقة من اللجنة الشرعية.

• شركة تنمية الاقتصاد الرقمي الماليزي Malaysian Digital Economy Corporation

هي وكالة حكومية تابعة لوزارة الرقمنة، تأسست عام 1996 وهي مكلفة بدفع عجلة الاقتصاد الرقمي الماليزي. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تسريع نمو الكفاءات الماليزية المختصة رقمياً، والشركات المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية، والاستثمارات الرقمية في ماليزيا. مقدمة عن مؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزية (MDEC). تلعب MDEC دوراً رئيسياً في منظومة التكنولوجيا المالية الإسلامية، من خلال توفير البنى التحتية الرقمية، وتنظيم الفعاليات العالمية، وتسريع الشركات الناشئة، وتعزيز الشمول المالي عبر أدوات متوافقة مع الشريعة وخدمات مبتكرة مدفوعة بالتكنولوجيا.

• منصة IFN Fintech

هي المصدر الموثوق لأخبار وتقارير وتحليلات وبيانات التكنولوجيا المالية الإسلامية. بدأت رحلة IFN Fintech في عام 2016 كأول منصة عالمية متخصصة في الأخبار والمعلومات، إيماناً منها بقوة المعلومات كعامل دافع في تطوير منظومة مزدهرة للخدمات المالية الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد بنت IFN Fintech مجتمعاً مزدهراً من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، والمستثمرين، وأصحاب المصلحة، يجمعهم هدف مشترك يتمثل في تعزيز الشمول المالي من خلال حلول مالية تكنولوجية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وملتزمة بالأخلاقيات. ، كما تُركز المنصة أيضاً على نشر الأخبار العاجلة والتقارير والرؤى والتواصل مع المستثمرين.

ب. استراتيجية الدولة في دعم التكنولوجيا المالية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي

يسعى بنك نيجارا BNM في إطار استراتيجيته الرئيسية إلى توفير بيئة تنظيمية وتشغيلية داعمة لنمو التكنولوجيا المالية الإسلامية كأداة رئيسية لتحقيق الشمول المالي، ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية في: (DinarStandard، 2021)

- الاستفادة من القنوات المبتكرة والتكنولوجيا:

- تعد التكنولوجيا المالية الإسلامية عنصراً محورياً في تقديم الخدمات المصرفية عبر الوكلاء، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

- الاستفادة من القنوات الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية، منصات التمويل الجماعي، والتطبيقات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية .
- تطوير منتجات مالية مبتكرة متوافقة مع الشريعة :
- إطلاق حلول التمويل الأصغر الإسلامية مثل المrabحة والإجارة لاستهداف الأفراد والمشاريع الصغيرة .
- تقديم خيارات ادخار صغيرة تعتمد على مبادئ المضاربة أو الوكالة بالاستثمار لتعزيز الادخار الإسلامي .
- توفير التكافل الأصغر كبديل تأميني متوافق مع الشريعة لدعم الفئات ذات الدخل المحدود .
- تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من خلال بنية تحتية فعالة :
- تشجيع البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية غير المصرفية على تبني الحلول التقنية الرقمية الحديثة .
- تطوير برامج تدريبية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي، بالتعاون مع جهات رائدة مثل INCEIF و ISRA.
- إنشاء مؤشرات أداء واضحة لقياس تأثير التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي .
- رفع مستوى الوعي لدى المستهلكين والمجتمع
- التعاون مع الجمعيات والمنظمات لنشر المعرفة وتعريف الجمهور بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية الرقمية .
- تعزيز الثقافة المالية فيما يتعلق التكنولوجيا المالية الإسلامية لبناء الثقة وتشجيع الاستخدام المستدام لهذه الخدمات.

ت. مشهد ومكانة التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا

بلغ حجم التكنولوجيا المالية في ماليزيا 46.63 مليار دولار أمريكي سنة 2024، و من المتوقع أن تنمو قيمة المعاملات إلى 96.09 مليار دولار أمريكي بحلول 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 15.56% خلال فترة التوقعات (2024-2029). كان لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي على سوق الفينتك الماليزي في الربعين الأولين من السنة المالية 2020. أثرت جائحة فيروس كورونا بشكل كبير على سير العمل في العديد من الصناعات عبر المناطق. وهذا أثر سلباً على سوق الفينتك الماليزي وصناعة التكنولوجيا بشكل كبير. وكان ذلك أساساً بسبب انخفاض المعاملات نتيجة للإغلاق المفروض، مما أدى إلى توقف الأعمال والتحويلات المالية أو الاستثمارات. ومع ذلك، بدأ نمو صناعة الفينتك في الربعين الأخيرين من 2020، مما أدى إلى تحقيق نمو إيجابي. كانت التحويلات الرقمية في ماليزيا جارية طوال العقد الماضي، ولكن الجائحة سرعت من تبني الخدمات المصرفية الرقمية. في عام 2020، وصل معدل اختراق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول إلى 112.5% و 61.8% على التوالي، مع بلوغ معاملات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول 100.79 مليون دولار أمريكي - بزيادة قدرها 125% مقارنة بالعام السابق. أصبحت الفينتك الآن جزءاً أساسياً من القطاع المالي في ماليزيا، مع وجود مساحة كبيرة للتوسع وفقاً لتحليل حديث من صندوق النقد الدولي (IMF) مع تزايد الطبقة الوسطى، واستخدام الهواتف المحمولة على نطاق واسع، والدعم الحكومي القوي لرقمنة الاقتصاد، فإن الشركات

والمستهلكين في ماليزيا مستعدون لتبني التكنولوجيا المالية. وتتصدر المدفوعات الرقمية والمحافظ الرقمية قطاع الفينتك الماليزي، تليها التأمين التكنولوجي، والتحويلات الرقمية، وتقنية البلوكشين، والتمويل الجماعي، وأشكال أخرى من الفينتك. (Intissar Slimani, 2024)

والشكل التالي يوضح مكانة وترتيب ماليزيا ضمن قائمة أفضل الدول في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية حسب مؤشر GIFT لسنة 2025.

الشكل رقم (01): ترتيب أفضل 20 دولة وفقا مؤشر GIFT لسنة 2024



Source : (Elipses, 2024)

يظهر مؤشر GIFT لسنة 2025 والذي يقيس أداء الدول في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، أن المملكة العربية السعودية تصدر المؤشر لأول مرة برصيد 83 نقطة ويرجع ذلك إلى جهود المملكة في الاستثمار بكثافة في البنية التحتية الرقمية، اللوائح التنظيمية ودعم الابتكار، متجاوزة ماليزيا التي تراجعت إلى المركز الثاني لأول مرة برصيد 82، تليها إندونيسيا والإمارات اللتان حافظتا على مركزيهما الثالث والرابع مما يظهر استقرارا في أدائهما

ث. شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا

حسب تقرير malaysia fintech لسنة 2024 شكلت شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا 6 بالمائة من اجمالي شركات التكنولوجيا المالية. وتتوزع خريطة التكنولوجيا المالية الإسلامية على العديد من القطاعات يمكن استكشافها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا

الفئة	الشركات
التمويل البديل	AAM Communications, AbleAke Trading, Bursa Suq Al-Sila, microLEAP, TFX
الودائع والإقراض	Q Project
التأمين	Grab Takaful, Tune Protect, FWD Takaful, ClickforCover, Prudential BSN Aman
الأسواق الإسلامية	IslamicMarkets
المدفوعات	Curlec, MyMy, PayHalal, Split, Duitku
جمع الأموال	Ataplus, ETHIS, Nusa Kapital, Investment Account Platform Wahed
التمويل الجماعي	Global Sadaqah, Kitafund, Sadaqah House, MAD Cash
إدارة الثروات	HelloGold, Pewarisan, CreatWealth, CremelWis, Koha

Source (Malaysia, 2022, p. 17)

يلاحظ من خلال الجدول أن التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا تغطي شركات و مجالات متنوعة ومتعددة وهو ما يعكس نضج البيئة التنظيمية والبنية التحتية الرقمية التي تحتضن هذه الشركات، وكذلك رغبة الدولة في التوجه نحو تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

ويظهر الجدول أن معظم الشركات المدرجة هي شركات محلية أو ناشئة ماليزية، وهو ما يعكس رغبتها في تلبية احتياجات الشريحة المسلمة ، خاصة في قطاع إدارة الثروات والتمويل الاجتماعي، مقارنة بقطاع الأسواق المالية و الودائع والإقراض والتي لا يزال عدد الشركات فيها محدود.

ج. اسهامات التكنولوجيا المالية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا

- توسيع قاعدة العملاء: نمت قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية بنسبة 15 بالمائة سنوياً خلال الفترة 2021-2023 ، حيث تشير الاحصائيات إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تمكنت من استقطاب و دمج 4.5 مليون عميل جديد ماليزي جديد في النظام المالي خلال الفترة (2020-2023).
- توسيع النطاق الجغرافي للخدمات المالية: استطاعت التكنولوجيا المالية الإسلامية أن تصل للمناطق الريفية ، حيث أن 55 بالمائة من المشاريع في المناطق الريفية ممولة عبر منصات SMEs.
- خفض التكاليف : استطاعت التكنولوجيا المالية الإسلامية تخفيض تكلفة الخدمات أقل 40 بالمائة مقارنة بالقطاع التقليدي. مما جعلها تستقطب الشرائح منخفضة الدخل.

- **توسيع نطاق الشمول المالي:** تستهدف التكنولوجيا المالية الاسلامية تمكين فئات مستهدفة من خلال استقطاب الأفراد الغير متعاملين مع القطاع المصرفي ، الأفراد ذوي الدخل المنخفض وSME، صغار التجار ، رواد الأعمال ، النساء و الشباب عبر توفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية توفر تمويلًا مناسبًا مع تسهيلات التكنولوجيا الرقمية.
 - **تعزيز ثقة المستثمرين:** توفير إطار تنظيمي ومؤسسي للتكنولوجيا المالية الإسلامية يعزز الثقة في المنتجات والخدمات المالية الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يعزز عدد وحجم التعامل في هذا المجال مما يساهم بدوره في تعزيز الشمول المالي.
 - **تعزيز التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** استطاعت منصات التمويل ECF و P2P توفير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أفاد رئيس هيئة الأوراق المالية بأن منصات ECF و P2P قد جمعتا 2.2 مليار رينغيت ماليزي لأكثر من 4,000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منذ إنشائها، منها 1.3 مليار رنجت في عام 2020 فقط، و625 مليون في النصف الأول من 2021 .
 - **تعزيز الابتكار المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية:** تسمح التكنولوجيا المالية بتوسيع منتجات وخدمات مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يساهم في استقطاب فئات جديدة من خلال تلبية احتياجاتهم
- ح. **تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا:**

بالرغم من الانجازات التي حققتها ماليزيا في مجال التكنولوجيا المالية الاسلامية إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات الراهنة والتي يمكن إبرازها كما يلي: (Malaysia, 2022, pp. 25-35)

- **التحديات التنظيمية:** تعيق القيود والمشاكل التنظيمية قدرة مؤسسات التمويل الإسلامي، مثل البنوك الإسلامية وشركات التكافل وشركات التكنولوجيا المالية على المضي قدمًا في تبني نماذج جديدة تتعلق بمختلف مجالات التكنولوجيا المالية، مثل تمويل الند للند (P2P)، والتمويل الجماعي، والبيانات الضخمة. ونظرًا لنطاقها وحجمها المحتمل وديناميكيته، تخضع صناعة التكنولوجيا المالية بسرعة للوائح التنظيمية المتزايدة. وقد خلق هذا عددًا من التحديات لكل من شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، مثل سرعة ووتيرة الوضوح التنظيمي (أي أوقات الاستجابة من الجهات التنظيمية)، مما قد يعيق ابتكارات مهمة في التكنولوجيا المالية.

- **تحديات الكفاءة:** وفقًا لتقرير التعليم المالي الإسلامي العالمي لعام 2013، تمتلك ماليزيا محفظة رائعة من المعاهد التعليمية الناجحة التي تُقدم تعليمًا في مجال التمويل الإسلامي، وهي في الواقع تحتل المرتبة الثانية، بعد باكستان مباشرة، كأعلى مُقدمٍ للتعليم المالي الإسلامي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة كبيرة للموارد البشرية المتخصصة في التمويل الإسلامي. ووفقًا للدكتور ريموند مادن، الرئيس التنفيذي للمعهد الآسيوي للتمويل (AIF)، فإن قطاع التمويل الإسلامي يتطلب المزيد من المهنيين ذوي المعرفة المزودة بالشريعة والتمويل. ووفقًا لخطة القطاع المالي 2011-2020، هناك حاجة إلى 56,000 متخصص مالي إضافي لإجمالي السوق المحلية، يعمل 40% منهم في قطاع التمويل الإسلامي. وعلى الرغم من

أن هذا القطاع ينمو بمعدل سنوي قدره 20%، إلا أن التوظيف في القطاع المالي ينمو بمعدل سنوي 9% فقط.

- **تحديات المنافسة:** تمثل شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية 6% فقط من إجمالي قطاع التكنولوجيا المالية في البلاد، بينما يتألف الباقي من منافسين تقليديين شرسين. تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية الناشئة اعتبارات وتنازلات مهمة تتنافس كبير مع المنافسين التقليديين، يجب عليها تقديم عروض قيمة جذابة مقارنة بالمنتج المالي التقليدي خاصة في ظل الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية التي تفرض بعض القيود على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.
- **تحديات ثقافية:** يؤدي ضعف الثقافة المالية بشكل عام إلى عدم الثقة في الخدمات المالية الجديدة خاصة الرقمية وعزوفاً على الاقبال في التعامل بها، وهو ما يشكل عائقاً أمام تحقيق الشمول المالي.

III. الخاتمة:

على ضوء ما تناولته هذه الدراسة يتضح أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل أداة فعالة في تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين العديد من الفئات الاندماج في القطاع المالي، مثل أصحاب الدخل الضعيف والمحدود، الأفراد التي تبحث عن منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، سكان المناطق الريفية والنائية، وذلك عبر توفير حزمة متنوعة من الخدمات المالية الرقمية مثل التكافل الرقمي، منصات التمويل الجماعي، إدارة الثروة. وقد أظهرت التجربة الماليزية أن توافر الأطر التنظيمية والدعم الحكومي يمثل دافعا قويا لنجاح الفينتك الإسلامي، حيث استطاعت تحقيق نتائج ملموسة في مجال، ويبرز ذلك في تمكين العديد من الفئات والأفراد والمؤسسات الاندماج في القطاع المالي من خلال الخدمات والمنتجات المالية الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

IV. النتائج:

- توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن بيانها على النحو التالي:
- تمثل التكنولوجيا المالية الإسلامية أحد الأدوات الفعالة في تحقيق الشمول المالي، إذ تجمع بين الامتثال للجانب الشرعي من جهة والابتكار الرقمي من جهة أخرى، ما يمكنها من جذب فئات جديدة في القطاع المالي.
- تُسهم التكنولوجيا المالية الإسلامية في تقليص الفجوة بين المؤسسات البنكية والمالية والفئات غير المتعاملة مع النظام المالي، من خلال ابتكار أدوات وحلول مالية رقمية مرنة وبتكاليف منخفضة.
- أظهرت التجربة الماليزية أن توفر الأطر التنظيمية و البنية التحتية الرقمية عاملان أساسيان لنجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي.
- أظهرت التجربة الماليزية أن النتائج الإيجابية والملموسة للفينتك الإسلامي التي حققتها يجعلها نموذجاً قابل للتكرار في الدول الإسلامية الأخرى.

- يمثل ضعف الوعي الثقافي و البنية التحتية الرقمية و عدم توفر الكفاءات المتخصصة عائقا كبيرا أمام تحقيق التكنولوجيا المالية الإسلامية للشمول المالي خاصة في المناطق الريفية أو ذات المستوى التعليمي المحدود.

٧. التوصيات:

- على ضوء ما تم التوصل إليه من النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:
- تطوير معايير شرعية موحدة للتكنولوجيا المالية الإسلامية من خلال التعاون المؤسسي (البنوك المركزية، الهيئات الرقابية والشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) بين الدول الإسلامية.
- تحفيز وتعزيز الابتكار في المنتجات والخدمات المالية الرقمية بما يتماشى مع احتياجات الأفراد والتطورات التكنولوجية العالمية للعصر.
- تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاقها لتشمل المناطق الريفية والناائية، لضمان استفادة أوسع و أشمل للخدمات المالية الرقمية.
- تعزيز الثقافة المالية الإسلامية من خلال نشر برامج توعوية، حملات إعلامية، دورات تدريبية، ملتقيات وطنية دولية حول مبادئ وأسس الفينتك الإسلامي.
- إنشاء مراكز متخصصة وتشجيع البحث العلمي حول التكنولوجيا المالية الإسلامية، تهدف لقياس الأثر الفعلي للفينتك الإسلامي، وتحديد التحديات والفرص المستقبلية.
- تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الإسلامية، بما يساهم في بناء منظومة إقليمية متكاملة للفينتك الإسلامي، ويعزز من قدرته على منافسة الخدمات المالية الرقمية التقليدية.

قائمة المراجع

1. Barus, E. E. (2023). Islamic Financial Literacy, Islamic Financial Inclusion and Micro-Business Performance. *Revista Mexicana de Economía y Finanzas, Nueva Época*, 02.
2. Benalkama, M. (2022). The Islamic Fintech Ecosystem- Malaysian Experience-. *Journal of Economics and Human Development*, 13(01), 135.
3. chouaib, B. I. (2021). The reality of Islamic financial technology in light of the current challenges. *El - Acil Journal for Economic and Administrative Research*, 05(02), 472.
4. DinarStandard, I. F. (2021). *Islamic fintech & digital financial inclusion repor*.
5. Elipses, D. &. (2024). . *Global Islamic Fintech Report 2024/25*. Salaam Gateway.
6. Intissar Slimani, B. E. (2024). The evolution of Islamic fintech in Malaysia. *Journal of Economic Perspectives International*, 18(02), 408.
7. Lamia, H. (2024). The role of Islamic financial technology in achieving financial inclusion for. *Namaa for Economic and Trade Journal*, 08(01), 06.
8. M. D. (2022). *Malaysia Fintech Opportunity Report 2022: The rise of Islamic fintech*.
9. Asian Development Bank طوكيو Morgan, P. J. (2014). *Financial Stability and Financial Inclusion*. Institute.
10. أحمد ص. (2023). مساهمة التعليم العالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية .-مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، 04(01)، 82.
11. الوافي، ع. أ. (2023). واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية من التجربة الإسلامية. مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، 42(02).

12. جناد ف. ب. (2021). نحو تفعيل دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية دراسة حالة بنك البركة والراجحي السعودي. *جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات*. (p. 07) ,
13. حميد ر. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. *معارف*, (03), 14, 55.
14. زينب ح. (2018). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*. (01), 08, 400.
15. سمية ي. (2022). واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي للفترة-2011 2021. *مجلة البشائر الاقتصادية*. 4, (03), 08 ,
16. علقمة م. ب. (2018). دور تكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. *مجلة اجتهاد لدراسات القانونية ,* 07(03), 92.
17. قادم ف. (2023). الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار المالي دراسة حالة الدول العربية. *مجلة المنبر*. 149, (01), 10 ,
18. محاجبية بن. (2022). استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية. *حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*. 99 ,